



بورصة قطر
Qatar Stock Exchange

نظام حوكمة الشركات المدرجة

نظام حوكمة الشركات المدرجة

يتحتم على الشركات المدرجة في بورصة قطر العمل ضمن إطار نظام حوكمة الشركات، القائم على (مبدأ الإلزام)، والخاضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية. تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، والشركات المساهمة وسائر الكيانات القانونية الأخرى المدرجة في الأسواق المالية بشكل خاص، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة الشركة وأصحاب المصالح، وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

وقد روعي في صياغة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية إرساء المبادئ الآتية:-

مبدأ الشفافية

مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها

مبدأ العدالة والمساواة

على مجلس إدارة الشركة المدرجة التأكد من ضمان تطبيق المبادئ المنصوص عليها في النظام المذكور. كما يتوجب على مجلس الإدارة مراجعة وتحديث التطبيقات الخاصة بحوكمة الشركات بشكل منتظم وكذلك تحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة وغيرها من السياسات الداخلية والإجراءات التي تكون ملزمة لأعضاء مجلس الإدارة وكذلك موظفي الشركة ومستشاريها.

يشتمل نظام حوكمة الشركات على المواضيع التالية:-

نطاق تطبيقه وأحكام الالتزام بمبادئ الحوكمة.

مضمون تقرير الحوكمة.

أحكام وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ومهام المجلس ومسؤولياته، ومهام رئيسه وأعضائه وإجراءاته .

تشكيل لجان المجلس وأحكام عضويتها واختصاصاتها.

أحكام الرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر بالشركة.

أحكام الإفصاح والشفافية.

تنظيم حقوق أصحاب المصالح في ضوء مبدأ إعلاء المصلحة العامة والمساواة في الحقوق بين أصحاب المصالح.

ملخص نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية

تشكيله المجلس

يُشكّل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للشركة، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

لجنة التدقيق

تكون برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين وعضوية اثنين على الأقل، ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة أن يكون أغلبيتهم مستقلين، وألا يكون قد سبق لأي منهم تدقيق حسابات الشركة خلال السنتين السابقتين إذ لا يحق لهم الترشح لعضوية اللجنة بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن تتوافر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصات اللجنة.

مسؤوليات أعضاء المجلس

يكون كل عضو ملتزماً تجاه الشركة من حيث العناية الواجبة والإخلاص والامتثال للقوانين. يتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة الشركة والمساهمين كافة.

الفصل بين صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

لا يجوز أن يتولى أو يمارس شخص واحد منصبى الرئيس والمدير العام في آن واحد، ويجب أن يكون فصل المسؤوليات بين المنصبين واضحاً.

اجتماعات المجلس

يجتمع مجلس الإدارة ست مرات في السنة على الأقل. يتم إرسال دعوة لاجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع مرفق به جدول أعمال الاجتماع.

تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص ذوي العلاقة

على الشركة اعتماد وتعميم قواعد عامة وإجراءات خاصة بدخول الشركة في صفقات تجارية مع الأطراف ذات العلاقة. في حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو أي صفقة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أي طرف ذي علاقة بأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورة خلال اجتماع المجلس، يتم مناقشة تلك المسألة في ظل غياب عضو المجلس المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة.

لجنة الترشيحات

يتم تسمية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية دقيقة وشفافة. يصدر المجلس قراراً يحدد فيه اختصاصات اللجنة وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، حيث ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة ترشيحات برئاسة أحد أعضاء المجلس وعضوية اثنين على الأقل، والتي توصي بتعيين أعضاء المجلس وإعادة ترشيحهم للانتخاب بواسطة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى دورها بعملية إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس.

لجنة المكافآت

تكون برئاسة أحد أعضاء المجلس وعضوية اثنين على الأقل، ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها.

تقرير الحوكمة

يجب أن يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح الشركة عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام، وأن يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.

عضو مجلس الإدارة المستقل

هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر، أياً من الآتي:

أن يكون مالكاً (1%) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.

أن يكون ممثلاً لشخص اعتباري يملك (5%) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.

أن يكون بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من مجموعتها خلال السنة السابقة على انتخابات المجلس.

أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا بالشركة أو أي شركة من مجموعتها.

أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.

أن يكون موظفاً خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين، أو أن يكون مالكاً لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس.

أن تكون له تعاملات مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة أو أي شركة من مجموعتها خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل من خلال:

البريد الإلكتروني : listing@qe.qa
هاتف : +974 44333701

إخلاء مسؤولية

الغرض من إعداد هذه المطبوعة هو عرض المعلومات فقط. وهي لا تشكل أي نصيحة استثمارية أو عرضاً أو توصية لشراء أو التخلص من أي استثمار أو الدخول في أي صفقة. وعلى الرغم من أن هذه المطبوعة صادرة عن حسن نية فإنها لا تقدم أي تمثيل أو ضمانات، صريحة أو ضمنية، ولن تقبل بورصة قطر أو أي من موظفيها والعاملين بها أو وكلائها أي مسؤوليات أو التزامات فيما يتعلق بدقة أو اكتمال هذه المطبوعة، وتخلي مسؤوليتها صراحة من مثل هذه الالتزامات.

الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام، وبيان أسبابها وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل.

الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانته، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة ومكافآتهم.

الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة، بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وما يتصل بها من معلومات.

أعمال اللجان متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات.

الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.

الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى التزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان وحضور اجتماعات المجلس ولجانته، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما فيها تحديد عدد التظلمات والشكاوى والمقترحات والبلاغات والطريقة التي عالج بها المجلس المسائل الرقابية.

الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً أو جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لاسيما المشاكل المفصّل عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).

الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.

الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوى القضائية.

الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة".